

فلسطين: إعلان الرئيس ترامب حول القدس يتغاضى بشكل خطير عن الواقع القانوني

اعتبرت اللجنة الدولية لحقوقيين اليوم أن إعلان رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الذي يقضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونيته نقل سفارة بلده إلى هناك، يتغاضى بشكل خطير عن القانون الدولي.

شدّدت عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، كما حثت على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967 نتيجة الصراع آنذاك، ومن ضمنها منطقة القدس الشرقية.

إن إعلان ترامب يفض الطرف عن هذا الواقع القانوني وعن خمسين عاماً من الاحتلال، كما أنه يتجاهل ضمناً السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير طابع ووضع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك من خلال ضم القدس الشرقية، ولا سيما عدم الموافقة صراحة على مطالبات الفلسطينيين بهذه المنطقة.

وأشار سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين، إلى "أن إعلان ترامب لا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في وضع القدس، بموجب القانون الدولي، غير أن من شأنه إثارة وخلق موجة جديدة من العنف في المنطقة".

وقد خرج آلاف الفلسطينيون إلى الشوارع احتجاجاً على إعلان ترامب وأصيب العشرات بجروح في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية.

وأضاف بنعربية أنه "يجب على السلطات الإسرائيلية ضمان الحق في الاحتجاج السلمي والامتناع عن استخدام القوة بشكل غير متناسب ضد المتظاهرين، بما في ذلك الاستعمال غير المشروع للقوة المميّنة".

خلفية

إن قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2334 الصادر سنة 2016 ينص تحديداً على أن مجلس الأمن "لن يعترف بأي تغييرات على خطوط 4 حزيران / يونيو 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، عدا تلك التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات". ويضيف القرار أن "إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل، بموجب القانون الدولي، انتهاكاً صارخاً وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل".

وهذا يؤكد مجدداً سلسلة من القرارات المماثلة التي اتخذها مجلس الأمن منذ العام 1967. وأكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (19/67) الصادر عام 2012 على "ضرورة إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل وضع القدس كعاصمة للدولتين".